Al-Qentar Journal for Economic Studies and Entrepreneurship
Economic and entrepreneurship studies series

توزيع إيرادات الضرائب الاتحادية الحديثة و أثرها على الموازنات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور: أحمد عوض محمد الشربيني

استاذ مساعد/ الجامعة الامريكية المفتوحه

الملخص: هدفت الدراسة الى التعرف على توزيع إيرادات الضرائب الاتحادية الحديثة وأثرها على الموازنات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة . تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدمنا برنامجي SPSS و Excel لتحليل بيانات موازنات الحكومة الاتحادية وبيانات موازنات حكومة دبي. . وأوضحت الدراسة أن هناك تأثيراً لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على موازنات حكومات الإمارات ، و يتمثل هذا التأثير في مساهمة الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) في تمويل موازنات كل من الحكومة الاتحادية وحكومة دبي، و تحسنت الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية وانتقلت من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة في تمويل الموازنة الاتحادية ، كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية فى تمويل موازنة حكومة دبى ، وإن كانت مازالت فى المرتبة الثانية بعد إيرادت الرسوم والغرامات. وأظهرت النتائج أن الإيرادات من الضرائب الاتحادية الحديثة تمثل أهم مصادر الإيرادات الضريبية في تمويل موازنة حكومة دبي. واوصت الدراسة بضرورة تبنى دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظومة ضريبية متكاملة تشمل ضرائب الدخل بجانب ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة والانتقائية. وإعادة النظر فى الرسوم التى تطبقها الحكومات المحلية و الحكومة الاتحادية على مزاولة الأنشطة خاصة .

كلمات مفتاحية: توزيع إيرادات الضرائب الاتحادية ، الموازنات الحكومية ، دولة الإمارات.

Distribution of modern federal taxes revenues and their impact on government budgets in the United Arab Emirates

Abstract: The study aimed to examine the distribution of modern federal tax revenues and their impact on government budgets in the United Arab Emirates. The research utilized a descriptive analytical approach and employed SPSS and Excel software to analyze data from federal government budgets and Dubai government budgets. The study revealed that the implementation of modern federal taxes has had an effect on the budgets of UAE governments. This effect is manifested in the contribution of modern federal taxes (Value Added Tax and Excise Tax) to the financing of both the federal government budget and the Dubai government budget. The relative importance of tax revenues improved, moving from the fourth to the third position in the financing of the federal budget. Furthermore, the contribution of tax revenues to Dubai's budget increased, although it still ranks second after revenue from fees and fines. The results indicated that revenues from modern federal taxes represent a significant source of tax revenue for financing Dubai's budget. The study recommends that the United Arab Emirates adopt a comprehensive tax system that includes income taxes alongside corporate taxes, VAT, and excise taxes. Additionally, it suggests re-evaluating the fees imposed by local and federal governments on business activities.

Keywords: Distribution of federal tax revenues, government budgets, United Arab Emirates.

1. مقدمة

دولة الإمارات العربية المتحدة هى إحدى الدول الفيدرالية التى تأسست عام 1971 ، وتتكون من سبع إمارات بموجب دستور مؤقت تحول إلى دستور دائم عام 1996 ، و كانت دولة الإمارات العربية المتحدة حتى مطلع عام 2017 دولة غير ضريبية، وكانت الحكومات المحلية للإمارات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى إدارة

7/30/2024

وتمويل موازناتها من مواردها الذاتية التي تنتج عن عدد من المصادر يتم إدارتها بشكل كامل من قبل حكومة كل إمارة، و تتمثل تلك الموارد فى الموارد الطبيعية، ورسوم الخدمات باختلاف أنواعها، وذلك وفق ما جاء بالدستور الاتحادى ، بجانب عوائد الاستثمارات الحكومية فى بعض الأنشطة ، بالإضافة إلى وجود ضريبة واحدة تطبق على أرباح فروع البنوك الأجنبية، وكانت شأن محلي خالص تطبق وتدار من قبل الحكومات المحلية ولا شأن للحكومة الاتحادية بها. ولا شك في أن هذا النهج كان يعطى استقلالية كبيرة لكل إمارة فى تحديد أنواع وقيمة الرسوم التى تفرضها على ممارسة الأعمال بالشكل الذى يناسب بيئتها الداخلية ، وكان لها مطلق الحرية فى إجراء التعديلات اللازمة على تلك الرسوم سواء بالإضافة أو الإلغاء أو تعديل القيمة زيادة أو نقصاناً، دون تدخل مباشر من قبل الحكومة الاتحادية أوحكومات الإمارات الأخرى. وفى نهاية عام 2017 شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة فى تطبيق ضرائب اتحادية، فقد بدأت بتطبيق الضريبة الانتقائية على عدد معين من السلع، تلتها فى بداية عام 2018 بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وسيتم تطبيق ضريبة الشركات والأعمال فى منتصف عام 2023 . وضريبة القيمة المضافة هى ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات (Patric N.Masaku, and Kirinya , 2019,.116). وتمتاز ضريبة القيمة المضافة عن ضريبة المبيعات من عدة نواحى حيث أن ضريبة المبيعات تفرض على مرحلة واحدة عند عملية اليع النهائى للمنتجات ، بينما تفرض ضريبة القيمة المضافة على الإضافات المتتالية على قيمة المنتجات فى كل مرحلة من مراحل الانتاج والتوزيع نتيجة سماحها بالخصم الضريبى لقيمة ما تم سداده من ضريبة مدخلات على المشتريات مما يؤدى إلى توزيع العبء الضريبى بشكل عادل على كل المراحل ، كما ينخفض التهرب الضريبى فى ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل كبير مقارنة بضريبة المبيعات نظراً لالتزام المسجلين بضريبة القيمة المضافة فى كافة مراحل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بإصدار فواتير ضريبية و تقديم الاقرار الضريبى ، كما أن ضريبة القيمة المضافة تساعد الدولة فى الحصول على الضرائب بشكل مبكر دون الانتظار لحين بيع المنت للمستهلك النهائى عكس ضريبة المبيعات التى تتطلب الانتظار لحين بيع المنتج للمستهلك النهائى(السليمان و السيد ،2018، 11). ومن الأسباب التى دفعت

لاختيار موضوع الدراسة هو أن انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة من دولة غير ضريبية إلى دولة ضريبية وتبنى نهج اتحادى فى فرض وتطبيق الضرائب الاتحادية ثم توزيع ايراداتها ما بين حكومات الإمارات ، قد يترتب عليه تغيرات هيكلية فى موارد موازنات تلك الحكومات ، ومن ثم فإن إجراء الدراسات حول آثار فرض الضرائب الاتحادية الحديثة على موازنات حكومات الإمارات هو من الأهمية بمكان ، كونها ستمثل خلال السنوات القادمة أحد أهم الموارد لتمويل الموازنات الحكومية للعديد من الحكومات بدولة الإمارات العربية المتحدة ،.

2. أسئلة الدراسة

برزت مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

- ✓ هل ساهمت الضرائب الاتحادية الحديثة فى رفد موازنات حكومات الإمارات بموارد مالية؟
- ✓ هل يوجد تأثير لتطبيق الضرائب الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنات حكومات الإمارات ؟
- ✓ هل يوجد تأثير لتطبيق الضرائب الاتحادية على إيرادات الرسوم بموازنات حكومات الإمارات؟
- ✓ هل تلعب الضرائب الاتحادية الحديثة الدور الأهم بين مصادر الإيرادات فى تمويل الموازنة لحكومات الإمارات العربية المتحدة؟.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التوصل إلى ما يلى:

- ✓ بيان أثر تطبيق الضرائب الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة على موازنات حكومات الإمارات .
- ✓ بيان تأثير تطبيق الضرائب الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنات حكومات الإمارات.

- ✓ بيان أثر تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على إيرادات الرسوم بموازنات حكومات الإمارات.
- ✓ بيان ما إذا كانت الضرائب الاتحادية الحديثة تمثل المورد الأهم فى تمويل الموازنات لحكومات الإمارات.

4. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من :

- ✓ أن انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة من دولة غير ضريبية إلى دولة ضريبية سيؤثر بالضرروة على تدفقات الاستثمارات إلى الدولة التى كانت تمثل أحد الملاذات الضريبية ، ومن ثم سيؤثر على قيمة إيرادات الرسوم التى كانت تتحصل عليها كل حكومة من تلك الاستثمارات ، ومن ثم سيؤثر على قدرة تلك الحكومات على تمويل موازناتها والانفاق على خدمات مشاريع البنية التحتية والخدمات العامةإذا لم تساهم الضرائب الاتحادية الحديثة فى رفد الموازنات لحكومات الإمارات بموارد ضريبية جديدة.
- ✓ مازالت دولة الإمارات العربية المتحدة تتحسس خطواتها الأولى كدولة ضريبية؛ ومن ثم فإن سرعة اتخاذ إجراءات تصحيحية فى السياسات الضريبية المطبقة يصبح أمراً مهماً لعلاج المشكلات التي تظهر أو لتجنب حدوثها.
- ✓ إدراك حكومات الإمارات لحقيقة التغيرات الواجب إجرائها على نوعية وقيمة الرسوم التى يتم تحصيلها من الشركات العاملة بالدولة سيمكنهم من المحافظة على استمرارية تلك الاستثمارات ومن ثم استمرارية الموارد المالية التى تتاتى منها سواء بشكل مباشر فى صورة ضرائب ورسوم أو بشكل غير مباشر نتيجة لتأثيرها على حركة النشاط الاقتصادى .

- ✓ يعتبر العبء الضريبي أحد أهم المعايير التى تؤثر فى تنافسية الدولة على جذب الاستثمارات ، ومن ثم يتوجب مراعاة عدم إثقال كاهل المستثمر بأعباء كبيرة من الرسوم والضرائب فى نفس الوقت للمحافظة على المزايا التنافسية التى تتمتع بها الدولة .
- ✓ أن تبنِّي دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً اتحادياً فى فرض وتحصيل الضرائب يتطلب إيجاد معايير عادلة لتوزيع تلك الإيرادات الضريبية فيما بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات ، وبين حكومات الإمارات وبعضها البعض؛ حتى تتمكن من تمويل موازناتها للانفاق على الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية.

5. الإيرادات الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث، ولا ترجع أهمية هذا المصدر فقط لكبر حجمه المطلق والنسبي إذا ما قورن بغيره من مصادر الإيرادات الآخرى، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالضرائب من أهم أدوات السياسات المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة ، من أجل ذلك نجد أن تحليل الضرائب أخذ مكانة مهمة في دراسة علم المالية العامة.(نبيل ، 2008)

هناك العديد من التعاريف للضريبة والتى يمكن القول أنها قد جاءت متشابهة فى معظمها والاختلاف الوحيد فيما بينها تمثل فى أهداف الضريبة ، فالبعض لا يرى في الضريبة إلا وسيلة لتحقيق الأهداف المالية مثل تغطية نفقات الدولة فقط، والبعض يرى أنها تساهم فى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.(احمد ، 2008)

وعرفت الضريبة بأنها فريضة إلزامية يلتزم الأفراد بموجبها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم إلى الدولة جبراً ومن دون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة (نور الدايم،2021).

تعمل كل حكومة على تقدير نفقاتها وإيراداتها المتوقعة لفترة مقبلة ،تقدرعادة بسنة وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة ، التى يتم اعدادها واعتمادها من السلطة المختصة قبل بداية الفترة التى تغطيها الموازنة ،وفق إجراءات وأطر زمنية معينة تحددها كل دولة ، ثم تقوم الحكومة ممثلة فى وحداتها المختلفة بتحصيل الإيرادات العامة والانفاق على الاوجه المختلفة الواردة بالموازنة العامة المعتمدة.

و تمثل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسى الذى يتم الاعتماد عليه فى تمويل النفقات العامة بالموازنات للغالبية العظمى من دول العالم ، حيث بلغت الإيرادات الضريبية للحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية فى موازنة عام 2020 مبلغ 3,250 مليار دولار بنسبة 95% من إجمالى الإيرادات بالموازنة التى بلغت 3,421 مليار دولار.

كما تبلغ الإيرادات الضريبية فى موازنة دولة سويسرا عام 2020 مبلغ 145.5 مليار فرنك سويسرى بنسبة 61.7% من إجمالى الإيرادات العامة البالغة 236.5 مليار فرنك فرنسى يليها الإيرادات الناتجة عن استقطاعات مساهمات الضمان الاجتماعى بمبلغ 49.6 مليار فرنك فرنسى وبنسبة 21% من جملة الإيرادات.

إلا أن الوضع يختلف فى بعض الدول الأخرى خاصة الدول النفطية ،حيث تمثل إيرادات النفط والغاز المصدر الأكبر والأهم للإيرادات التى يتم الاعتماد عليها فى تمويل النفقات العامة بموازنات تلك الدول،فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الإيرادات الضريبية فى دولة المملكة العربية السعودية فى عام 2020 مبلغ 226 مليار ريال

سعودى بنسبة 28.9% من جملة الإيرادات فى حين بلغت الإيرادات النفطية 413 مليار ريال بنسبة 52.8% من إجمالى الإيرادات التى بلغت 782 مليار ريال سعودى ، وفق تقرير اداء الميزانية الفعلى لعام 2020 الصادر عن وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية.

كما بلغت الإيرادات الضريبية فى موازنة عام 2022 لدولة عمان مبلغ 1 مليار ريال عمانى بنسبة 9% من إجمالى الإيرادات ، فى حين بلغت الإيرادات من النفط والغاز 7.2 مليار ريال عمانى بنسبة 68% من إجمالى الإيرادات التى بلغت 10.58 مليار ريال عمانى.

ودولة الإمارات العربية المتحدة هى إحدى الدول الغنية بالنفط وكانت حتى شروعها فى تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وضريبة الشركات) ينظر إليها على أنها دولة غير ضريبية خاصة فى غياب هيئات متخصصة فى إدارة المنطومة الضريبية سواء على مستوى الحكومات المحلية أو الحكومة الاتحادية ، وذلك قبل إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب عام 2016 .

إلا أن تلك النظرة تبين عدم صحتها إلى حد ما فى ضوء ما تم استعراضه من أنواع الضرائب المطبقة بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى قبل إنشاء الهية الاتحادية للضرائب ، وقد تأكد ذلك خاصة بعد الاطلاع على البيانات المالية للدولة حيث تبين وجود إيرادات ضريبية لها وزن نسبى ملموس من جملة الإيرادات العامة على مستوى الدولة كنتيجة طبيعية لوجود بعض أنواع الضرائب المطبقة قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة والتى بيناها تفصيلاً بالمبحث السابق .

وبعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) منذ عام 2018 زادت قيمة الإيرادات الضريبية المحصلة على مستوى الدولة ، حيث تظهر البيانات المالية المنشورة لدولة الإمارات العربية المتحدة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية على الإيرادات العامة، حيث ارتفت الإيرادات الضريبية من 167.2 مليار درهم عام 2017 بما نسبته 42% من جملة الإيرادات إلى 213 مليار درهم

عام 2018 وهو العام الأول لتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بما نسبته 45% من جملة الإيرادات ثم ارتفعت إلى 228.5 مليار درهم عام 2019 بما نسبته 48% من جملة الإيرادات (عبدالله ،2022).

وفى عام 2020 بلغت إيرادات الضرائب على مستوى الدولة 151.2 مليار درهم بما نسبته 41% من إجمالى إيرادات الدولة

وفى عام 2021 بلغت إيرادات الضرائب على مستوى الدولة 198,6 مليار درهم بما نسبته 42.8% من إجمالى إيرادات الدولة ، وقد بلغت الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة فى العام الأول للتطبيق (2018) 29 مليار درهم ثم ارتفعت الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة إلى 31 مليار درهم عام 2019 بمعدل نمو 7% (عبدالله ،2022).

وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى على موازنات كلاً من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية حيث كانت الحكومة الاتحادية وأغلب الحكومات المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 2017 تعتمد بشكل كبير على الرسوم بجانب إيرادات النفط والغاز فى الإمارات الغنية بالنفط كمصدر أساسى للإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة بالموازنة العامة السنوية .

ونظراً لوجود مستويين للحكومة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، الأولى هى الحكومة الاتحادية ، والثانية هى حكومات الإمارات المحلية ولكل منهم موازنة منفصلة خاصة بها تتضمن إيرادات ها ونفقاتها السنوية ، فإنه يتم فحص أثر تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على موازنات حكومات الإمارات واختبار فرضيات البحث على كل منهم وذلك على النحو التالى :

ولم تكن الإيرادات الضريبية خلال الفترة التى سبقت تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) مصدراً ذا أهمية نسبية كبيرة فى تمويل موازنة الحكومة الاتحادية ، حيث كانت

مساهمات الإمارات والإيرادات الاتحادية الآخرى هى المصدر الرئيسى لتمويل موازنة الحكومة الاتحادية ، ففى عام 2016 كانت مساهمات الإمارات تمثل 37% وكانت الإيرادات الآخرى تمثل 62.2% وكانت الإيرادات الضريبية أقل من 1% من إجمالى الإيرادات الاتحادية .

وفى عام 2017 كانت مساهمات الإمارات تمثل 37% وكانت الإيرادات الآخرى تمثل 62% وكانت الإيرادات الضريبية اقل من 1% من إجمالى الإيرادات الاتحادية .

وفى عام 2018 كانت مساهمات الإمارات تمثل 34.4% وكانت الإيرادات الآخرى تمثل 64.68% وكانت الإيرادات الضريبية اقل من 1% من إجمالى الإيرادات الاتحادية .

إلا أنه ومع تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) تحصلت الحكومة الاتحادية على حصة من تلك الإيرادات الضريبية بداية من عام 2019 مما أدى لارتفاع قيمة الإيرادات الضريبية للحكومة الاتحادية لتصبح 14.3 مليار درهم وبنسبة 21.9 % من إجمالى إيرادات الحكومة الاتحادية بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها 1% فى أفضل الحالات وفق ما بيناه بعاليه

ويوضح الجدول التالى بيانات إيرادات الحكومة الاتحادية عن الفترة من 2016 إلى 2021 من واقع البيان المنشور عن الآداء المالى للحكومة الاتحادية عن الفترة من 2016 حتى 2021 .(موقع وزارة المالية الاماراتية).

جدول رقم (1) إيرادات الحكومة الاتحادية عن الفترة من 2016 حتى 2021 (القيم بالمليون درهم)

السنوات	الإيرادات الضريبية		مساهمات الإمارات		إيرادات اتحادية أخرى		مساهمات اجتماعية		جملة الإيرادات	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية

2016	5	0%	17,490	%37	29,543	%62	456	1.0%	47,494	%100
2017	4	0%	18,038	%37	30,093	%62	366	0.8%	48,501	%100
2018	2	0%	18,038	%34	33,821	%65	429	0.8%	52,290	%100
2019	14,321	22%	13,388	%20	37,282	%57	425	0.6%	65,416	%100
2020	8,290	17%	10,456	%21	30,759	%62	442	0.9%	49,947	%100
2021	8,101	15%	18,304	34%	26,348	50%	350	0.7%	53,103	%100

من خلال الاطلاع على بيانات الموازنات للحكومة الاتحادية الموضحة بالجدول السابق عن الفترات من 2016 إلى 2021 يتضح لنا بعض الحقائق :

- ✓ قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة كانت مساهمة الإيرادات الضريبية فى موازنة الحكومة الاتحادية مساهمة رمزية لا تتعدى 1% من جملة إيرادات الموازنة.
- ✓ قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة كان أهم مصادر الإيرادات بالحكومة الاتحادية هو مساهمات الإمارات والإيرادات الآخرى حيث كانا يشكلان ما يزيد على 95% من جملة الإيرادات بالموازنة الاتحادية.
- ✓ بعد تطبيق الضرائب الاتحاديةالحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) تحسنت مساهمة الإيرادات الضريبية فى إيرادات الموازنة الاتحادية وارتفعت لنحو 22% فى عام 2019.
- ✓ بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة انخفضت قيمة ونسبة مساهمات الإمارات فى إيرادات الموازنة الاتحادية حيث كانت قيمتها عام 2016 مبلغ 17,490 مليون بنسبة37% من إجمالى إيرادات الموازنة وانخفضت إلى 10,456 مليون وبنسبة 21% من إجمالى إيرادات الموازنة عام 2020 ثم عاودت الارتفاع عام 2021.

6. اختبار فرضيات الدراسة

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات :**

تعتمد الدراسة على التحليل الكمى ، وتم الاعتماد على برنامج (SPSS) من خلال الاختبارات التالية: استخدام اختبار (t) لعينتين (t-Test: Paired Two Sample for Means) كون الاختبار يقارن بين النتائج القبلية التى تسبق تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانتقائية والنتائج البعدية التى تلت التطبيق ، ويكون القرار برفض الفرض العدمة وقبول الفرض البديل عندما يكون هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لعينات الدراسة وقيمة t المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من أو يساوى 5% ، ويستخدم تحليل الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع من خلال استخدام قيمة مربع الارتباط للدلالة على قدرة المتغير المستقل فى تفسير المتغير التابع عند مستوى معنوية أقل من أو يساوى 5% ، كما سيتم الاعتماد على المقارنات بين النسب المئوية لمتوسطات مصادر الإيرادات بالموازنات من خلال برنامج اكسل

و لاختبار صحة تلك الفرضيات سيتم الاعتماد علي المقارنة بين البيانات المالية لفترتين :

الأولى: قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية (2016-2018). الثانية :بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية (2019-2021).

وفيما يلى نتائج فحص فرضيات الدراسة

- **الفرض الأول (H 01):** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق لضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى رفد موازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة بموارد مالية.

يتم اختبار صحة الفرض الأول على النحو التالى :

- **مقارنة بين المتوسطات لفترتى الدراسة**

فيما يلى جدول يشتمل على المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t لمصادر الإيرادات للموازنة الاتحادية للفترة التى سبقت تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانتقائية (2016 إلى 2018) والفترة التى تلت التطبيق (2019إلى 2021) للإيرادات خلال الفترة :

جدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t للعينتين (الأرقام بالمليون)

الفترة	2016-2018		2019-2021		اختبار t	
المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة t	المعنوية sign
الإيرادات الضريبية	3.67	1.53	10,237.33	3,537.82	(5.01)	0.04
مساهمات الإمارات	17,855	316.39	14,049.33	3,965.58	1.68	0.24
مساهمات اجتماعية	417.00	46.18	391.75	48.71	0.25	0.83
إيرادات اخرى	31,152	2,327.44	31,463.00	4,685.80	(0.07)	0.95
اجمالى الإيرادات	49,428	2,528.91	56,155.33	6,679.53	(1.20)	0.35

ان قيمة (t) الجدولية عند درجات حرية (2) و مستوى دلالة (5%) تساوى 4.3 وبالتالى يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة معنوية للمتوسطات الحسابية للإيرادات الضريبية خلال فترتى الدراسة المذكورة (حيث ارتفع متوسط الإيرادات الضريبية من 3.67 مليون درهم خلال الفترة من 2016 إلى 2018 إلى 10.23 مليار درهم خلا ل الفترة من 2019إلى 2021) حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية و قيمة المعنوية (sign) أقل من أو تساوى 5% ، فى حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة معنوية لمتوسطات الإيرادات الاخرى والمساهمات الاجتماعية ومساهمات الإمارات وإجمالى الإيرادات حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية قيمة المعنوية أكبر من 5% .

وفى ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض العدمى (H 01)المتمثل فى عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق لضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى رفد موازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة بموارد مالية. ونقبل الفرض البديل المتمثل فى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة تمثل فى مساهمةالضرائب الاتحادية الحديثة فى توفير موارد مالية لموازنة الحكومة الاتحادية .

اختبار صحة الفرض الثانى (H02) المتمثل فى عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضر ائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بموازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (3) المتوسطات والنسب المئوية للعينتين (القيمة بالمليون)

الفترة	2016-2018		2019-2021	
المتغيرات	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة
الإيرادات الضريبية	3.67	0%	10,237	18%
مساهمات الإمارات	17,855	36%	14,049	25%
مساهمات اجتماعية	417	1%	392	1%
إيرادات اخرى	31,152	63%	31,463	56%
اجمالى الإيرادات	49,428	100%	56,155.33	100%

ويتبين من الجدول السابق أن متوسط النسبة المئوية لمتوسط الإيرادات الضريبية إلى إجمالى إيرادات الموازنة الاتحادية قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) كانت أقل من 1% وارتفعت بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة لتصبح 18% ، فى حين أن نسبة مساهمات الإمارات فى الموازنة الاتحادية انخفضت من 36% قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) إلى 25% بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة كما انخفضت الإيرادات الاخرى من 63% قبل تطبيق

الضرائب الاتحاديةالحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) إلى 56% بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة فى حين لم تتغير نسبة مساهمةإيرادات المساهمات الاجتماعية فى تمويل موازنة الحكومة الاتحادية قبل وبعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة ، حيث مازالت نسبتها 1% من إجمالى إيرادات الموازنة وكانت الإيرادات الضريبية قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية فى مصادر تمويل الموازنة الاتحادية بعد مساهمات الإمارات والإيرادات الاخرى والمساهمات الاجتماعية إلا أنها أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من مساهمات الإمارات والإيرادات الأخرى بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة وبالتالى فقد حدث تغير جوهرى فى الأهميةالنسبية للإيرادات الضريبية بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة.

وبالتالى نرفض الفرض العدمى الثانى (H02) المتمثل فى عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهميةالنسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنات الحكومة الاتحادية ، ونقبل الفرض البديل بشأن وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهميةالنسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنات الحكومة الاتحادية

ثانيا: أثر تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على موازنة الحكومات المحلية .

تعتمد أغلب حكومات الإمارات خاصة الإمارات غير الغنيه بالنفط بشكل كبير على إيرادات الرسوم والغرامات فى تمويل موازناتها ، حيث بلغت نسبتها ما بين 57% و 67% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة لحكومة دبى خلال الفترة من 2014 وحتى 2022 .

ومع تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) والتى بدأ تأثيرها فى الظهور على موازنات الإمارة من عام 2018 انخفضت نسبة مساهمة الرسوم والغرامات فى إيرادات موازنات

الإمارة فى الفترات اللاحقة بشكل طفيف، حيث تراوحت نسبتها ما بين 71%% و 57% خلال الفترة التى تلت تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة(من 2018إلى 2022) بعد أن كانت تتراوح ما بين 67% و 76% خلال الفترة التى سبقت تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (من عام 2014 الى 2017) حيث بلغت اعلى نسبة لها عام 2017 بنسبة 76% ثم انخفضت نسبتها إلى 71% عام 2018 و 64% عام 2019 ثم انخفضت إلى60% عام 2020 ثم انخفضت إلى 59% عام 2021 و 57% عام 2022 .

وبالتالى فإن نسبة مساهمة الرسوم والغرامات فى إيرادات موازنة الإمارة تنخفض بشكل تدريجى طفيف منذ تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة .

كما أن قيمة الرسوم لم تتغير بشكل جوهرى بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة عام 2018 ، حيث تراوحت قيمتها ما بين الزيادة والنقصان من عام لآخر بشكل طفيف ، حيث كانت قيمتها 35.8 مليار درهم عام 2018 و 32.4 مليار درهم عام 2019 و 38.6 مليار درهم عام 2020 و 31.02 مليار درهم عام 2021 و 32.9 مليار درهم عام 2022 .

وبالتالى فعلى الرغم من تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضفة والضريبة الانتقائية) إلا أن إيرادات الرسوم والغرامات لازلت تمثل المورد الأساسى لموازنة حكومة دبى حيث مازالت تمثل 57% من إيرادات الموازنة العامة لإمارة دبى لعام 2022 .

وقد أظهرت البيانات المالية لموازنة حكومة دبى الأثر الايجابى لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على إيرادات موازنة الإمارة، حيث كانت قيمة الإيرادات الضريبية قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بقيمة 7.4 مليار درهم وبنسبة 17% من إجمالى الإيرادات بموازنة حكومة دبى لعام 2017 .(موقع وزارة المالية في دولة الامارات).

وارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية بموازنة عام 2018 إلى 10.3مليار درهم وبنسبة 21% من احمالى إيرادات الموازنة نتيجة لإيرادات ضريبة القيمة المضافة بالموازنة وقيمتها 3 مليار درهم بنسبة 6% من إيرادات الموازنة.

وارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية بموازنة عام 2019 إلى13 مليار درهم وبنسبة 26% من جملة إيرادات الموازنة نتيجة لإرتفاع الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة بموازنة حكومة دبى إلى6.08 مليار درهم وبنسبة 11% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة .

وبلغت قيمة الإيرادات الضريبية بموازنة عام 2020 مبلغ 18.5 مليار درهم وبنسبة 29% من جملة إيرادات الموازنة نتيجة لإرتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة التى بلغت 11 مليار درهم وبنسبة 17% والضريبة الانتقائية التى بلغت 700 مليون درهم وبنسبة 1% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة .

وبلغت قيمة الإيرادات الضريبية بموازنة عام 2021 مبلغ 15.9 مليار درهم وبنسبة 30% من جملة إيرادات الموازنة ، حيث بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 9.4 مليار درهم وبنسبة 18% والضريبة الانتقائية التى بلغت 630 مليون درهم وبنسبة 1% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة .

وبلغت قيمة الإيرادات الضريبية بموازنة عام 2022 مبلغ 18 مليار درهم وبنسبة 31% من جملة إيرادات الموازنة حيث بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 11 مليار درهم وبنسبة 20% والضريبة الانتقائية التى بلغت 800 مليون درهم وبنسبة 1% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة ، وفق البيانات المنشورة بقانون اعتماد الموازنة العامة لحكومة دبى للسنوات 2022 -2024 .(موقع وزارة المالية في دولة الامارات).

ويظهر ذلك الدور المتنامى الذى تلعبه إيرادات الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) التى تم تطبيقها فى دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2018 فى تمويل موازنة إمارة دبى ، والذى وصل لنسبة 21% من الإيرادات بموازنة عام 2022.

جدول رقم (4) يبين إيرادات موازنة حكومة دبى خلال الفترة من 2014 إلى 2022

بيان	الإيرادات الضريبية		الرسوم والغرامات		الإيرادات النفطية		إيرادات الاستثمارات		اجمالى	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
2,014	7,666	21%	24,884	67%	3,450	9.3%	1,000	2.7%	37,000	%100
2,015	8,550	21%	30,368	74%	1,759	4.3%	500	1.2%	41,177	%100
2,016	8,550	19%	34,075	74%	2,975	6.5%	500	1.1%	46,100	%100
2,017	7,397	17%	33,966	76%	2,572	5.7%	854	1.9%	44,788	%100
2,018	10,349	21%	35,842	71%	3,075	6.1%	1,100	2.2%	50,367	%100
2,019	13,008	26%	32,415	64%	4,250	8.3%	1,327	2.6%	51,000	%100
2,020	18,502	29%	38,575	60%	3,540	5.5%	3,300	5.2%	63,917	%100
2,021	15,942	30%	31,021	59%	2,130	4.1%	3,221	6.2%	52,314	%100
2,022	18,030	31%	32,911	57%	3,300	5.7%	3,309	5.7%	57,550	%100

- **ولاختبار صحة تلك الفرضيات سيتم الاعتماد علي المقارنة بين البيانات المالية لفترتين :**

بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية (2018-2021).

7/30/2024

وفيما يلى نتائج فحص فرضيات الدراسة

- **اختبار صحة الفرض الأول(H 01)** : لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق لضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى رفد موازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة بموارد مالية.يتم اختبار صحة الفرض الأول على النحو التالى :

- **مقارنة بين المتوسطات لفترتى الدراسة**

يبين الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t لمصادر الإيرادات للموازنة الاتحادية للفترة التى سبقت تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانتقائية (2014 إلى 2017) والفترة التى تلت التطبيق (2018إلى 2021) للإيرادات خلال الفترة :

جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t للعينتين

جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t للعينتين					
الفترة	2014-2017		2018-2021		اختبار t
المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة t	المعنوية sign
الرسوم والغرامات	30,823	4,318	34,463	3,408	(1.26)	0.297
الإيرادات الضريبية	8,041	598	14,450	3538	(3.764)	0.033
الإيرادات النفطية	2,689	716	3,249	889	(0.819)	0.473
الإيرادات الاستثمارية	714	254	2,237	1,186	(2.396)	0.096
اجمالى الإيرادات	42,266	4,082	54,400	6,397	(5.409)	0.012

وقيمة (t) الجدولية عند درجات حرية (3) و مستوى دلالة (5%) تساوى 3.182 وبالتالى يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة معنوية للمتوسطات الحسابية للإيرادات الضريبية خلال فترتى الدراسة المذكورة (حيث ارتفع متوسط الإيرادات الضريبية من 8,041 مليار درهم خلال الفترة من 2014 إلى 2017 إلى 14,450 مليار درهم خلا ل الفترة من 2018إلى 2021) حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية و قيمة المعنوية (sign) أقل من أو تساوى 5% ، وكذلك تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية للمتوسطات الحسابية لإجمالى الإيرادات خلال فترتى الدراسة المذكورة (حيث ارتفع متوسط إجمالى الإيرادات من 42,266 مليون درهم خلال الفترة من 2014 إلى 2017 إلى 54,400 مليون درهم درهم خلا ل الفترة من 2018إلى 2021) و كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية و قيمة المعنوية (sign) أقل من أو تساوى 5% ، فى حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة معنوية لمتوسطات الإيرادات من الرسوم والغرامات والإيرادات النفطية وايرادت الاستثمارات حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية كما كانت قيمة المعنوية أكبر من 5% .

وبالتالي نرفض الفرض العدمى الفرض الأول(H 01) بشأن عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق لضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى رفد موازنات حكومة دبى بموارد مالية، ونقبل الفرض البديل بشأن وجود تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لتطبيق لضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى رفد موازنات حكوماة دبى بموارد مالية.

اختبار صحة الفرض الثانى (H02) : لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضر ائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بموازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة.

تم اختبار صحة الفرض من خلال تحليل بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (6) المتوسطات والنسبة المئوية لبنود ايرادات موازنة دبى للعينتين قبل وبعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة

الفترة	2014-2017		2018-2021	
المتغيرات	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الرسوم والغرامات	30,823	73%	34,463	63%
الإيرادات الضريبية	8,041	%19	14,450	%27
الإيرادات النفطية	2,689	6%	3,249	6%
الإيرادات الاستثمارية	714	2%	2,237	4%
اجمالى الإيرادات	42,266	%100	54,400	%100

ويتبين من الجدول السابق أن متوسط النسبة المئوية للإيرادات الضريبية إلى إجمالى إيرادات موازنة حكومة دبى قد ارتفعت من 19% قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) إلى 27% بعد التطبيق أى أن أهميتها النسبية ارتفعت بنسبة 39% ((27%-19%)/19%) عما كانت عليه قبل تطبيق الضرائب الاحادية الحديثة **وبالتالى نرفض الفرض العدمى الثانى (H02)** المتمثل فى عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنة حكومة دبى ، ونقبل الفرض البديل بوجود تأثير لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل موازنة حكومة دبى ، وكان التأثير إيجابى ،

- **اختبار صحة الفرض الثالث (H 03) : لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على إيرادات الرسوم بموازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة.**

انخفضت الأهمية النسبية للرسوم والغرامات بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة حيث كانت تمثل 73% قبل التطبيق وانخفضت إلى 63% بعد التطبيق ، أى أن أهميتها النسبية انخفضت بنسبة 13% ((63%-73%)/73%) كما ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات الاستثمارية حيث ارتفعت من 2% قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة إلى 4% أى بنسبة 100% بعد التطبيق ((4%-2%)/2%) و لم يحدث أى تغير فى الأهميةالنسبية للإيرادات النفطية حيث كانت قبل وبعد التطبيق بنسبة 6% دون تغير ، حيث مازالت الرسوم والغرامات فى المرتبة الأولى والإيرادات الضريبية فى المرتبة الثانية والإيرادات النفطية فى المرتبة الثالثة والإيرادات الاستثمارية فى المرتبة الرابعة.

وبالتالى نرفض الفرض العدمى (H 03) المتمثل فى عدم وجود تأثير لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على إيرادات الرسوم بموازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة ونقبل الفرض البديل بشأن وجود تأثير سلبى لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على الأهمية النسبية للرسوم والغرامات فى تمويل موازنة حكومة دبى

- اختبار صحة الفرض الرابع (H 04): لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على الأهمية النسبية لأنواع الايرادات الضريبية فى تمويل موازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة .

ويتم اختبار صحة هذا الفرض من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية لموازنات حكومة دبى خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (7) بنود الإيرادات الضريبية لموازنة حكومة دبى خلال الفترة من 2014إلى 2022

السنوات	ضريبة القيمة المضافة والانتقائية		ضرائب البنوك		الرسوم الجمركية		إجمالى الإيرادات الضريبية	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2014	0	0%	1,200	16%	6,465	84%	7,665	100%
2015	0	0%	1,000	12%	7,550	88%	8,550	100%
2016	0	0%	1,200	14%	7,350	86%	8,550	100%
2017	0	0%	600	8%	6,797	92%	7,397	100%
2018	3,000	29%	710	7%	6,638	64%	10,348	100%
2019	6,084	47%	640	5%	6,283	48%	13,007	100%
2020	11,700	63%	600	3%	6,201	34%	18,501	100%
2021	10,000	63%	400	3%	5,542	35%	15,942	100%
2022	11,800	65%	460	3%	5,770	32%	18,030	100%

ومن الجداول السابقة يتبين أن قيمة إيرادات الضرائب الاتحادية الحديثة بموازنة حكومة دبى قد احتلت الصدارة بين أنواع الإيرادات الضريبية المختلفة منذ العام التالى لتطبيقها حيث مثلت 29% عام 2018 ثم ارتفعت إلى 47% في العام التالى 2019 ثم ارتفعت إلى 63% في الاعوام 2020 و 2021 وأصبحت 65% عام 2022 وذلك من جملة الإيرادات الضريبية يليها إيرادات الرسوم الجمركية والتي بلغت زروتها في عام 2017 حيث كانت 92% إلا أنها نسبتها انخفضت بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة حيث انخفضت نسبتها إلى 64%

عام 2018 ثم إلى 48% عام 2019 ثم وصلت على 32% عام 2022 وذلك من الإيرادات الضريبية السنوية لموازنة حكومة دبى.

ويبين الجدول التالى المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t لأنواع الإيرادات الضريبية لموازنة حكومة دبى لكل من الفترة التى سبقت تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانتقائية (2014 إلى 2017) والفترة التى تلت التطبيق (2018إلى 2021)

جدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t للعينتين

الفترة	2014-2017		2018-2021		اختبار t	
المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة t	المعنوية sign
القيمة المضافة والانتقائية	0	0	7,696	3,915	-3.931	0.029
ضرائب البنوك	1,000	283	588	133	4.788	0.017
الرسوم الجمركية	7,041	498.6	6,166	457.2	2.497	0.088
اجمالى الإيرادات الضريبية	8,041	598	14,450	3,538	-3.763	0.033

وقيمة (t) الجدولية عند درجات حرية (3) و مستوى دلالة (5%) تساوى 3.182 ويتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات لها دلالة معنوية لكل من الضرائب الاتحادية الحديثة (ضريبة القيمة المضافة والانتقائية) وضريبة البنوك وكذا في إجمالى الإيرادات الضريبية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة(t) الجدولية كما أن قيمة المعنوية كانت أقل من 5% ، في حين لم يكن للفروق في المتوسطات للرسوم

الجمركية دلالة أحصائية ذات قيمة معنوية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية ، كما قيمة معنوية حيث كانت القيمة المعنوية لاختبار t اكبر من 5%

وفيما يلى جدول يوضح المتوسطات والنسب المئوية قبل وبعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة

جدول (9) المتوسطات والنسبة المئوية لبنود الإيرادات الضريبية للعينتين قبل وبعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة

الفترة	2014-2017		2018-2021	
المتغيرات	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
القيمة المضافة والانتقائية	0	0	7,696	53%
ضرائب البنوك	1,000	12%	588	4%
الرسوم الجمركية	7,041	88%	6,166	43%
اجمالى الإيرادات الضريبية	8,041	100%	14,450	100%

حبث يبين الجدول السابق أن نسبة متوسط قيمة الضرائب الاتحادية الحديثة فى موازنة حكومة دبى خلال الفترة من 2018 حتى 2021 تمثل 53 % من الإيرادات الضريبية وتحتل المرتبة الأولى بين مصادر الإيرادات الضريبية يليها الرسوم الجمركية بنسبة 43% ثم ضريبة البنوك فى المرتبة الثالثة بنسبة 4%

وبالتالى نرفض الفرض العدمى الرابع (H 04): بشأن عدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة على الأهمية النسبية لأنواع الإيرادات الضريبية فى تمويل موازنات حكومات الإمارات العربية المتحدة حيث تبين أن الإيرادات من الضرائب الاتحادية الحديثة تمثل المصدر الأهم بين الإيرادات الضريبية فى تمويل موازنة حكومة دبى يليها إيرادات الرسوم ثم ضريبة البنوك بعد أن كانت الرسوم

الجمركية تحتل المرتبة الأولى قبل تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة وبالتالى نقبل الفرض البديل بشأن وجود تاثير ذو دلالة معنوية على الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات الضريبية فى تمويل الموازنة لحكومة دبى

7. نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة أثر توزيع الإيرادات الضريبية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة على موازنات حكومات الإمارات، والتى تتكون من حكومة اتحادية وحكومات الإمارات المحلية ، وتم بيان مصادر الإيرادات الخاصة بكل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة والتى تم تحديد أغلبها بشكل أساسى فى الدستور الاتحادى ،

- ✓ ساهمت الضرائب الاتحادية الحديثة فى توفير موارد مالية لموازنة الحكومة الاتحادية .
- ✓ ارتفعت الأهميةالنسبية للإيرادات الضريبية فى تمويل الموازنة الاتحادية بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة (القيمة المضافة والانتقائية) .
- ✓ ساهمت الضرائب الاتحادية الحديثة فى توفير موارد مالية لموازنة حكومة دبى حيث ارتفع متوسط الإيرادات الضريبية من 8,041 مليون درهم خلال الفترة من 2014 إلى 2017 إلى 14,450 مليون درهم خلا ل الفترة من 2018إلى 2021
- ✓ ارتفعت الأهميةالنسبية للإيرادات الضريبية بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة بدولة الإمارات العربية المتحدة فى تمويل موازنة حكومة دبى.
- ✓ انخفضت الأهمية النسبية لمساهمة إيرادات الرسوم والغرامات بموازنة حكومة دبى بعد تطبيق الضرائب الاتحادية الحديثة .
- ✓ تحتل الضرائب الاتحادية الحديثة المرتبة الأولى بين أنواع الضرائب فى تمويل موازنة حكومة دبى

.

8. التوصيات

- ✓ ضرورة تبنى دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظومة ضريبية متكاملة تشمل ضرائب الدخل بجانب ضريبة الشركات وضريبة القمية المضافة والانتقائية .
- ✓ إعادة النظر فى الرسوم التى تطبقها الحكومات المحلية و الحكومة الاتحادية على مزاولة الأنشطة خاصة ، بعد شروعها فى تطبيق ضريبة الشركات من شهر يونيو 2023 .
- ✓ مراعاة تبسيط هيكل الرسوم والغرامات المطبق على المستوى الاتحادى والمحلى بحيث يشتمل على عدد قليل من الرسوم .
- ✓ مراعاة التميز بين أنواع الإيرادات الضريبية ثم اختيار المعيار الأكثر ارتباطاً بنوع الضريبة ليتم استخدامه كأساس للتوزيع .

9. المراجع

حجازى ، المرسى السيد ، (1998) ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الاسكندرية .

صوان ،محمد عبد الله، (2020). الضرائب الحديثة فى دولة الامارت العربية المتحدة، ط1، دار الكتاب الجامعى ، العين ، الإمارات العربية المتحدة .

عدلى ،سوزى ناشد،(2000). الوجيز فى المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر .

عصام، بشور ، (1990). المالية العامة التشريع الضريبى ، ط4 ، المطبعة التعاونية ، دمشق .

حامد ،عبد المجيد دراز ، 1987). مبادىء الاقتصاد العام ، ط1، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .

يونس ،أحمد البطريق، (1983) . النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، عدد2، بيروت ، .

ماجد، أحمد ، (2017) . هيكل النظام الضريبى وضريبة القيمة المضافة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Patric N.Masaku, and Stephen Kirinya , (2019). Taxpayers Knoledge and value Added tax Compliance Among Micro And Small Entrprices in Embu Country , Kenya. (2015) Kenyatta University MBA Scholar, International Journal of Social Science and Humanities Research ISSN . Available at: www.researchpublish.com.

Sheikha, Nusrat Saber. (2015) "The role of tax revenue in addressing the budget deficit in Iraq, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Available at: (www.eajournals.org

S. C. Rape, (2006). Tax Assignment and Revenue Sharing in Nigeria: Challenges and Options", Central Bank of Nigeria Available at: https://dc.cbn.gov.ng/efr